



كيف أثر التوزيع القبائلي على تعيين السفير البحريني بإسرائيل؟

باقر درويش

رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان

مرآة
البحرين
Bahrain Mirror

bahrainmirror.com
mirror.no-ip.org

f t @ Bahrain Mirror
editor@bahrainmirror.com

في الشكل، بدأ تعيين السفير خالد يوسف الجلاهمة في 30 مارس/آذار رئيساً للبعثة الدبلوماسية البحرينية في كيان الاحتلال أمراً طبيعياً يُعيد أعقاب الإعلان عن تطبيع العلاقات في سبتمبر/أيلول من العام الماضي؛ ولكن في المضمون لا يخلو قرار التعيين من عدة ملاحظات:

أولاً: السفير المعين للمنامة هو من خلفية أمنية، فهو منذ 2002 لغاية 2007 تنقل في عدة مناصب أمنية في قوة دفاع البحرين، وبعدها وصولاً للعام 2009 كان مديراً لعلاقات الجهات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الدفاع الأعلى، قبل أن يتدرج في مناصب دبلوماسية في وزارة الخارجية البحرينية منذ 2009.

ثانياً: هو من عائلة الجلاهمة، وهي من العوائل المقربة للسلطة ولها تاريخ قديم جداً من العلاقات التحالفية منذ دخول آل خليفة للبحرين، وأفرادها يعملون ضمن أهم المؤسسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، ومنذ 2013 تسبب توجه عدد من عائلة الجلاهمة للحصول على الجنسية القطرية بمحاولة إعادة استقطاب بعض أفراد الجلاهمة من جديد.

بلا شك؛ فإنَّ تعيين شخصية ذات خلفية أمنية، ومن العوائل المقربة جدا للسلطة، لا يخلو من دلالات، هذا يدفعنا للتذكير بأنَّ أول زيارة لمسؤول إسرائيلي للبحرين بعد توقيع إعلان التطبيع كانت من قبل يوسي كوهين، رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي والذي التقى بالفريق عادل بن خليفة الفاضل رئيس جهاز المخابرات الوطني والشيخ أحمد بن عبدالعزيز آل خليفة رئيس جهاز الأمن الاستراتيجي، ما أعطى دلالة آنذاك بأنَّ أولوية كيان الاحتلال في البحرين هي أمنية وليست اقتصادية بالدرجة الأولى.

لا ننسى هنا أن نشير إلى هذه المفارقة في التوزيع القبائلي دبلوماسيا وتجاريا على العلاقات البحرينية الإسرائيلية أيضا: وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياتي (ذو الخلفية العسكرية أيضا) والذي وقع على اتفاقية التطبيع من جهة، ووزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني زايد بن راشد الزياتي الذي وقع 3 مذكرات تفاهم وإعلان تعاون مشترك في مجال التعاون التقني، والابتكار ونقل التكنولوجيا، والتعاون في النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التوزيع الإداري لعائلة الجلاهمة

ومن خلال مراجعة الجريدة الرسمية والقرارات الرسمية الصادرة ما بين (2021 - 1974) نصل للنتيجة التالية: بلغ مجموع التعيينات لعائلة الجلاهمة 27 تعيينا في مناصب رسمية عليا، أما التعيينات في الفترة (1979 - 1974) فقد انحصرت بشخص واحد هو عيسى عبد الله الجلاهمة في المواقع الإدارية التالية: (عضو في الهيئة البلدية المركزية، رئيس لجنة التوثيق في منازعات عقود بيع الأراضي، عضو في مجلس أموال القاصرين)، -تجدر الإشارة إلى أن ملف الأراضي هو أحد الملفات الحساسة في البحرين- وفي سنة 1992 فقد كان هناك تعيين واحد هو من نصيب علي محمد الجلاهمة كوكيل وزارة مساعد للطرق والمجاري في وزارة الأشغال الكهرباء والماء، أما مرحلة ما بعد ميثاق العمل الوطني (2010 - 2000) فقد كان هنالك 13 تعيينا كالتالي:

وكيل وزارة مساعدا لمشاريع البناء والصيانة، عضو في مجلس الشورى، ثلاثة ضابط في قوة دفاع البحرين برتبة ملازم، مدير عام بلدية المحرق، رئيس لديوان الرقابة المالية، أمين عام مساعد للمجلس الاعلى للشؤون الاسلامية (مرتين)، مدير في وزارة الداخلية، وكيل وزارة مساعد للرعاية الاولى والصحة العامة في وزارة الصحة، وكيل لوزارة الإسكان،

عضو في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي الفترة ما بين (2011 - 2021)، فقد توزعت التعيينات كالتالي:

مدير بالوكالة لإدارة المعلومات الصحية، يوسف الجلاهمة وزير لشؤون الدفاع - هو نفسه والد السفير البحريني بإسرائيل وتقاعد من منصبه على نحو مفاجئ بعد أزمة الفيلم الذي بثته قناة الجزيرة ما خفي أعظم وشارك فيه الضابط البحريني السابق ياسر الجلاهمة قائد كتيبة الأمن الداخلي الذي أوكلت إليه مهمة فض اعتصام دوار اللؤلؤة في 2011، رئيس تنفيذيا للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، رئيس مجلس إدارة شركة توسعة غاز البحرين الوطنية، مدير ادارة العمليات في وزارة الخارجية (السفير البحريني بإسرائيل)، مدير إدارة المعلومات والتخطيط في وزارة الصحة، رئيس تنفيذيا للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، وكيل نيابة عامة بدرجة قاض في المحكمة الكبرى من الفئة (ب)، مدير لإدارة الموارد البشرية والمالية في الهيئة الوطنية للنفط والغاز.

عودة الخطاب القبائلي منذ 2011

ليس صحيحاً أن الهويات الفرعية في البحرين لا تترك تأثيرها على الطابع الإداري والتنظيمي للدولة، صحيح أن الخطاب العام للمجتمع المدني هو خطاب يرتكز على رفض التمييز العرقي والقبائلي والمناطقية؛ إلا أن أحد السياسات الاستراتيجية للعائلة الحاكمة تمثلت في الحفاظ على توازن دقيق في توزيع المناصب الوزارية والإدارية لأفراد من عوائل أو قبائل موالية لها ولاء تاماً؛ وخصوصاً بعد اندلاع الأزمة السياسية في 2011 فقد أعادت الدولة استحضار الخطاب القبائلي بقوة في المشهد السياسي كأحد وسائل مواجهة مناهضة جدلية الشرعية الشعبية من خلال تأكيد متانة (الشرعية القبائلية)¹، هنا يحضر التأكيد على أن دستور 2002 هو دستور منحة وليس دستوراً تعاقدياً بل صادر وفق إرادة منفردة.

ولذلك؛ فإن تركيبة مجلس الوزراء ليست بعيدة عن هذه النمطية في التوزيع والمحاصصة؛ من حيث الشكل؛ فإن تركيبة مجلس الوزراء الحالي لازالت تحافظ على نسبة 34% من نصيب العائلة الحاكمة (آل خليفة) في الوزارات، وهي كالتالي:

1 انظر مثلاً لهذا العنوان في صحيفة الوطن المعبرة عن الديوان الملكي وسياسته: الملك لـ 81 قبيلة وعائلة: تنعمون بشيم الشرفاء ومعادن الرجال

رئاسة الوزراء، ثلاثة نواب لرئيس الوزراء، أربع حقائب وزارية وهي: وزارة الداخلية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، وزارة النفط، أما القبائل والعوائل الموالية فمنها التالي: نائب لرئيس الوزراء (العريض)، وزارة الخارجية ووزارة المالية والاقتصادي الوطني (الزياني)، وزارة التربية والتعليم (منذ 19 سنة نفس الشخص) / وزير شؤون الدفاع (النعيمي)، وزير شؤون مجلس الشورى والنواب (البوعينين)، وزير مجلس الوزراء (المطوع).

مواجهة التحدي السياسي

في سنة 1980 صدر عن عالم الأنثروبولوجيا اللبناني فؤاد إسحاق خوري كتاب (القبيلة والدولة بالبحرين... تطور نظام السلطة وممارستها) وهو الدراسة الميدانية التي اشتغل عليها خلال (1974 - 1975) بعد ثلاث سنوات من استقلال البحرين، وتحول الكتاب بعد صدوره إلى أحد أهم المراجع الأساسية التي يعود لها الباحثون في الدراسات السياسية والاجتماعية حول البحرين، فيما لازال الكتاب ممنوعاً من دخول البحرين لغاية اليوم.

هذا الكتاب قدم خلاصة في غاية الأهمية

حول الاشكاليات المتعلقة ببناء الدولة في البحرين خلص فيها إلى التالي: "أثبتت تجربة البحرين أن "القبيلة" في الحكم قد تتبنى الكثير من الأمور التحديثية في المجتمع كالمشاريع الاستعمارية وبرامج الإنعاش والإملاء، ولكنها ترفض التحديث السياسي كالتمثيل الشعبي والقانون المدني الموحد"².

2 فؤاد إسحاق خوري، القبيلة والدولة، مركز أوال للدراسات والتوثيق، ص26.

قائمة تعيينات عائلة الجلاهمة في المناصب العليا في البحرين (1974 - 2021)

الرقم	اسم المعين	تاريخ التعيين	المنصب	نوع المرسوم	الجريدة الرسمية
<u>1</u>	عيسى عبدالله الجلاهمة	23 أبريل 1974	عضو في الهيئة البلدية المركزية	قرار مجلس الوزراء	1068
<u>2</u>	عيسى عبدالله الجلاهمة	6 نوفمبر 1976	عضو في الهيئة البلدية المركزية	قرار مجلس الوزراء	1201
<u>3</u>	عيسى عبدالله الجلاهمة	10 سبتمبر 1979	رئيس لجنة التوثيق في منازعات عقود بيع الأراضي	قرار وزير العدل والشؤون الإسلامية	1348
<u>4</u>	عيسى عبدالله الجلاهمة	17 ديسمبر 1979	عضو في مجلس أموال القاصرين	قرار مجلس الوزراء	1362
<u>5</u>	علي محمد الجلاهمة	30 يناير 1992	وكيل وزارة مساعدا للطرق والمجاري وفي وزارة الأشغال الكهرباء والماء	مرسوم أميري	1993
<u>6</u>	علي محمد الجلاهمة	24 يناير 2000	وكيل وزارة مساعدا لمشاريع البناء والصيانة	مرسوم أميري	2409
<u>7</u>	مريم عذبي الجلاهمة	27 سبتمبر 2000	عضو في مجلس الشورى	مرسوم أميري	2445
<u>8</u>	خليفة محمد خليفة الجلاهمة	25 نوفمبر 2000	ضابط في قوة دفاع البحرين برتبة ملازم	مرسوم أميري	2453
<u>9</u>	ابراهيم محمد ابراهيم الجلاهمة	25 نوفمبر 2000	ضابط في قوة دفاع البحرين برتبة ملازم	مرسوم أميري	2453
<u>10</u>	شاهين صقر محمد الجلاهمة	25 نوفمبر 2000	ضابط في قوة دفاع البحرين برتبة ملازم	مرسوم أميري	2453
<u>11</u>	علي محمد الجلاهمة	18 يوليو 2002	مدير عام لبلدية المحرق	مرسوم ملكي	2540
<u>12</u>	حسن بن خليفة الجلاهمة	31 أكتوبر 2002	رئيس لديوان الرقابة المالية	مرسوم ملكي	2555
<u>13</u>	ياسر ابراهيم راشد الجلاهمة	22 مارس 2006	أمين عام مساعدا للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية	مرسوم ملكي	2732
<u>14</u>	فؤاد محمد علي الجلاهمة	7 مايو 2006	مدير في وزارة الداخلية	قرار مجلس الوزراء	2738
<u>15</u>	مريم عذبي الجلاهمة	4 سبتمبر 2006	وكيل وزارة مساعدا للرعاية الأولية والصحة العامة في وزارة الصحة	مرسوم ملكي	2755
<u>16</u>	ياسر ابراهيم راشد الجلاهمة	28 مايو 2007	أمينا عاما مساعدا بالمجلس الاعلى للشؤون الإسلامية	مرسوم ملكي	2793

3005	مرسوم ملكي	وكيل لوزارة الإسكان	24 نوفمبر 2008	ظافر راشد الجلاهمة	<u>17</u>
2945	مرسوم ملكي	عضو في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	25 ابريل 2010	مريم عذبي شملان الجلاهمة	<u>18</u>
3041	قرار مجلس الوزراء	مدير بالوكالة لإدارة المعلومات الصحية	23 فبراير 2012	خالد علي الجلاهمة	<u>19</u>
3188	مرسوم ملكي	وزيرا لشؤون الدفاع	6 ديسمبر 2014	يوسف بن احمد بن حسين الجلاهمة	<u>20</u>
3228	مرسوم ملكي	رئيسا تنفيذيا للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية	20 سبتمبر 2015	مريم عذبي الجلاهمة	<u>21</u>
3254	قرار وزير الطاقة	رئيس مجلس ادارة شركة توسعة غاز البحرين الوطنية	28 فبراير 2016	ظافر راشد الجلاهمة	<u>22</u>
3338	قرار رئيس مجلس الوزراء	مدير ادارة العمليات في وزارة الخارجية	29 اكتوبر 2017	خالد يوسف احمد الجلاهمة	<u>23</u>
3352	قرار رئيس مجلس الوزراء	مدير ادارة المعلومات والتخطيط في وزارة الصحة	4 فبراير 2018	خالد علي الجلاهمة	<u>24</u>
3388	مرسوم ملكي	رئيسا تنفيذيا للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية	6 اكتوبر 2018	مريم عذبي الجلاهمة	<u>25</u>
3500	مرسوم ملكي	وكيل نيابة عامة بدرجة قاض في المحكمة الكبرى من الفئة (ب)	3 ديسمبر 2020	احمد خالد احمد الجلاهمة	<u>26</u>
3505	قرار رئيس مجلس الوزراء	مدير لإدارة الموارد البشرية والمالية في الهيئة الوطنية للنفط والغاز	4 يناير 2021	راشد صلاح عبدالله الجلاهمة	<u>27</u>



bahrainmirror.com
mirror.no-ip.org

f t @ Bahrain Mirror
editor@bahrainmirror.com